

برنامج السياسات الثقافية
في المنطقة العربية
التقرير الربعي الأول
من 1 تموز
ولغاية 30 أيلول 2012



الوضع الراهن للمجموعات الوطنية للسياسات الثقافية في المنطقة العربية

المحتويات

الملخص العام للتقرير

نتائج الاستبيان المنفذ مع المجموعات الوطنية (بالأرقام)

رصد التطورات الرئيسية على مجموعات العمل الوطنية
مصر | المغرب | الجزائر | تونس | الأردن | لبنان

التحديات والصعوبات

اتجاهات: نقاط للنقاش

ملحقات

30 أيلول 2012

تم إعداد هذا التقرير من قبل "اتجاهات. ثقافة مستقلة"، في إطار مذكرة التعاون الموقعة بينها وبين مؤسسة المورد الثقافي . وبدعم من المؤسسة الثقافية الأوروبية (European Cultural Foundation). ويهدف إلى رصد التطور الفعلي لمجموعات العمل الوطنية للسياسات الثقافية في كل من : مصر، تونس، الجزائر، المغرب، الأردن ولبنان . وذلك بالتعاون مع مؤسسة المورد الثقافي وبالتشاور والنقاش مع المجموعات الوطنية المعنية، واعتماداً على المعلومات التي زدنا بها أعضاء المجموعات حسب رؤيتهم لعلمهم وتقييمهم لظروفهم الداخلية . كل الشكر لمنسقى المجموعات والأعضاء فيها على الجهد المبذول من طرفهم لإنجاز هذا التقرير.

أولاً- الملخص العام

يغطي التقرير الربعي الأول الفترة من 1 تموز (يوليو) حتى 30 أيلول (سبتمبر) 2012. ويسعى هذا التقرير إلى أن يكون وثيقة تشمل التطورات البنوية الرئيسة للمجموعات الوطنية للسياسات الثقافية في الدول العربية (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، الأردن ولبنان). كما يسعى إلى الشمولية أيضاً على مستوى رصد أنشطتها وأعمالها.

وبينما لا يتقيد التقرير الحالي برصد التطورات خلال المدة الزمنية التي يغطيها، حيث أنه التقرير الأول، ستعمل التقارير اللاحقة على الالتزام بالتطورات المحلية (كل ثلاثة شهور). حيث يلاحظ القارئ أن التقرير يشمل عمل المجموعات منذ تأسيسها حتى تاريخ إنجاز التقرير سريعاً منا إلى اعتبار هذا التقرير وثيقة أساسية يعتمد عليها المورد الثقافي في وضع خطته المستقبلية، كما نسعى إلى أن يكون وثيقة تلهم المجموعات الوطنية وتساهم في نشر المعلومات وتبادل الخبرات فيما بينها.

إضافة إلى ما سبق، يتوجه التقرير إلى الشركاء الأوروبيين للمشروع، وتحديدًا المؤسسة الثقافية الأوروبية (European Cultural Foundation) ومشروع السياسات الثقافية العالمية (World CP) وهو أحد مشاريع الـ International Federation for Arts Councils and Culture Agencies. حيث أننا، ورغم تركيزنا على التطور الداخلي لعمل المجموعات الوطنية ولـ "برنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية " كأولوية، إلا أننا نعي أن هذه الشراكة مع الجهات الأوروبية هي مسار ذو اتجاهين : فمن ناحية تغذي الدراسات المنجزة في المنطقة العربية الشبكة ال عالمية للبحث الثقافي وتشكل جزءاً منها كأي مكان آخر في العام، ومن ناحية أخرى، تشكل المشاريع كمشروع الـ World CP مساحة افتراضية تسمح بتشارك نتائج عمل المجموعات على مستوى الباحثين والمؤسسات العالمية المعنية بالسياسات الثقافية مما يعود بالنفع على عمل المجموعات الوطنية.

راعى التقرير الوضوح في رصد التطورات الأساسية لعمل المجموعات منذ تشكلها، كما راعى الإيشارة إلى خططهم قريبة الأمد، حاول التقرير أن يعكس أولويات العمل على السياسات الثقافية في كل بلد عربي، وتحديدًا في الدول التي نصحت فيها تجربة المجموعة الوطنية وصار من الممكن فيها الحديث عن مخرجات أو حتى نتائج ملموسة لجهود المجموعة.

ورغم التركيز في التقرير على الجانب التوثيقي المرتبط برصد عمل المجموعات الوطنية. إلا أن تجربة "اتجاهات" في العمل كنقطة وصل بين المجموعات المختلفة يسمح لها، من خلال التراكم المعرفي والمعلوماتي، بطرح مجموعة من القضايا التي تراها مؤثرة بشكل كبير على مستقبل عمل المجموعات الوطنية. لذا نسعى، من خلال فقرة: التحديات والصعوبات إلى تسليط الضوء على نقاط جوهرية وأساسية عبوت عنها المجموعات الوطنية بطرق مختلفة . كما نسعى من خلال فقرة : اتجاهات: أولويات للنقاش إلى فتح الحوار حول مجموعة من المحاور التي قد تشكل مستقبلاً جزءاً من خطة العمل الإقليمية.

مجالات عمل المجموعات الوطنية في المنطقة العربية

تبرز التقاطعات في مجالات العمل التي ركزت عليها المجموعات الوطنية ، إضاءة على، ما يمكن أن تكون، مراكز اهتمام وأولويات العمل في مجال السياسات الثقافية في المنطقة العربية:

أولاً- المبادئ الرئيسة التي يتم تناولها

حرية العمل والتعبير هي من المبادئ الرئيسة المرتبطة بعمل المجموعات الوطنية والتي تسعى إلى تعزيز و ضمان هذه الحريات من خلال العمل على التشريعات و نظم الرقابة وتحديد دور المؤسسات الحكومية المعنية بالشأن الثقافي . كما يعتبر الفهم

الحقوقى للثقافة مبدعاً عاماً تتلمسه في عمل المجموعات الوطنية، فهي ترى أن الثقافة حق يجب أن يكون مضموناً للمواطنين، كما وترتبط المجموعات الوطنية بين الثقافة وحقوق الإنسان.

ثانياً- دور المؤسسات الثقافية الحكومية: تطرح المجموعات الوطنية قضية دور المؤسسات الحكومية وعلاقتها بالقطاع المستقل . لتطالب وتعمل على التأسيس لنظم عمل تضمن السيادة والشفافية والقابلية للمحاسبة والتقييم . وتؤكد جميع المجموعات الوطنية على ضرورة لامركزية العمل الثقافي على المستوى الحكومي . كما تسعى إلى الضغط باتجاه زيادة نسبة المخصصات للثقافة من الموازنة الوطنية السنوية وتتنظر في إعادة هيكلة المؤسسات القائمة أو تأسيس مؤسسات جديدة كما تفعل مجموعة المغرب التي تعنى بالضغط لإنشاء "المجلس الوطني للثقافة واللغات كهيئة دستورية".

ثالثاً- التشريعات والقوانين: يبدو واضحاً أن جميع المجموعات الوطنية تعمل في مجال القوانين والتشريعات . مما يؤكد أن البنية التشريعية في الدول العربية المعنية غير مرضية للقطاع المستقل . بعض المجموعات تعمل بشكل شامل محاولة مراجعة كامل البنية التشريعية النازمة للعمل الثقافي في البلد المعنى كمصر واقتراح التعديلات اللازمة لها، وبعضها الآخر اختار العمل على تشريعات محددة يراها ملحة كلبنان.

إحدى النتائج الهامة لعمل المجموعات الوطنية هو ضرورة الدمج بين وجهة النظر القانونية الصرفة ووجهة نظر الفاعلين الثقافيين والمؤسسات المستقلة. فعندما تم تكليف خبير قانوني باقتراح التعديلات الضرورية على البنية التشريعية في مصر، وجدت المجموعة الوطنية أن النتيجة لا تتوافق مع تجربة واحتياجات القطاع المستقل، فعملوا على إعادة النظر بالوثيقة القانونية المقدمة من المستشار القانوني.

رابعاً- تعزيز العلاقة مع المجالات الأخرى : ترى المجموعات الوطنية ضرورة تجذير العلاقة مع مجالات مختلفة أهمها بالنسبة للمجموعات: التعليم والتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.

ثانياً- نتائج الاستبيان المنفذ مع المجموعات الوطنية

تم تنفيذ استبيان استقصائي مع المجموعات الوطنية المشكلة، بهدف رصد بنيتها وآليات عملها وأهم الصعوبات التي تواجهها المجموعة في تنفيذ خططها. وكانت النتائج على الشكل التالي¹

مصر

اسم منسق المجموعة بسمة الحسيني

تاريخ التأسيس: 2010

عدد أعضاء المجموعة 25 (الرقم المذكور يخص المجموعة بعد أن أعيد تشكيلها بعد قيام الثورة واستبعاد الممثلين الحكوميين واعتبارهم طرفاً محاوياً وليس جزءاً من المجموعة).

الأبحاث المنجزة سابقاً بحث عن التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الثقافي في مصر، أجراه محامي من خارج المجموعة. كما أنجزوا الفصول الأربعة من بحث أرتيرال)

الأنشطة المنفذة سابقاً إنجاز مجموعة ورشات عمل في مجموعة من المحافظات لضمان وصول الإطار العام للسياسات الثقافية المتفق عليه إلى أكبر فئة ممكنة من الفاعلين والمؤسسات المستقلة.

بنية المجموعة وطبيعة أعضائها المجموعة مكونة من فاعلين مستقلين إضافة إلى أكاديميين وممثلين عن مؤسسات مستقلة.

آليات العمل: وجد الأعضاء أنه لا بد من توزيع واضح للأدوار ضمنها مما نتج عنه تشكيل مجموعتين: الأولى معنية بالإعلام، تخطط لاستراتيجية إعلامية ذات خطوط واضحة، ومادة إعلامية فيلمية تشرح السياسة الثقافية، وإعطاء الأولوية للمطبوعات وإبتكار شعارات. والثانية تهدف إلى بناء علاقة قوية مع الفاعلين الثقافيين وتعين المجموعتان منسقين لتنسيق أعمال اللجنتين: لجنة الإعلام ولجنة الحوار مع الوسط الثقافي. هما أيمن حلمي ومروة حلمي.

العلاقة مع الجهات الرسمية قبل بدء الثورة، ضمت اللقاءات الخمسة للمجموعة ممثلين عن مؤسسات حكومية والذين اعترضوا على المسح الأساسي للسياسات الثقافية المنجز في مصر دون أن يقدموا رؤية أو معلومات بديلة للنقاط التي اعترضوا عليها. ونتيجة لذلك الصراع الداخلي لم تثمر اللقاءات الأولى عن أي تقدم يذكر.

بعد بدء الثورة، أعيدت هيكلة المجموعة لتستثني الممثلين الحكوميين من بنيتها ولتعتبرهم محاورين ولكن ليس جزءاً لا يتجزأ من المجموعة. تكونت المجموعة في بنيتها الجديدة من 25 عضو جميعهم من الفنانين والمؤسسات المستقلة والأكاديميين. وعملت المجموعة في هذه المرحلة على صياغة مقترح للسياسات الثقافية في مصر، وضمن البيئة السياسية الجديدة كان لدى أعضاء المجموعة القناعة بقدرتهم على التطوير والتغيير والإنجاز.

تلقى المورد الثقافي لاحقاً دعوة للنقاش من لجنة الثقافة والإعلام في مجلس الشعب. فقررت المجموعة أنه ولغرض اللقاء مع اللجنة، لا بد من تحضير "إطار عام لمسودة السياسات الثقافية"، وبالفعل تم إنجاز هذه الوثيقة وتقديمها إلى اللجنة في الاجتماع الأول. فاقترحت لجنة الثقافة والإعلام تشكيل لجنة مشتركة مكونة منهم إضافة إلى وزارة الثقافة والمجموعة الوطنية للسياسات الثقافية. وتبنت لجنة الثقافة بشكل رسمي مقترح السياسات الثقافية وتم الاتفاق على أن يتم تضمينه في المحضر الرسمي بحيث يصبح الأمر رسمياً. وقبل أن يتم ذلك تم إعلان حل مجلس الشعب فقام المورد الثقافي بإصدار تصريح صحفي ونشره على نطاق واسع وذلك للحفاظ على المكتسبات المرئية التي تم الحصول عليها في النقاش مع لجنة الثقافة والإعلام.

المغرب

اسم منسق المجموعة مراد القادري ومحمد الأمين مومين

تاريخ التأسيس: أيار 2011

عدد أعضاء المجموعة 25

¹ نموذج الاستبيان في المرفق رقم 2

التمويل: يعمل أعضاء المجموعة تطوعياً بدون دعم مالي. حصلوا على تمويل من المورد الثقافي من أجل تأسيس وإطلاق موقع الكتروني. المجموعة الوطنية في المغرب هي الوحيدة التي أسست مؤسسة مختصة في المجال، حيث تم تأسيس جمعية "المركز المغربي للسياسات الثقافية".

مقر المجموعة: المركز الثقافي مولاي رشيد بالدار البيضاء

تواتر اللقاءات: مرة كل شهرين

الأبحاث المنجزة سابقاً (قيد الإنجاز): بحث حول الثقافة في برامج الأحزاب السياسية المغربية. مراجعة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الثقافي والفني وحقوق المؤلف بالمغرب، وذلك بدعم من مؤسسة المورد الثقافي، إذ تم التعاقد مع باحث قانوني في الموضوع لهيئة المراجعات اللازمة في أفق عرضها لاحقاً على الجهات الحكومية والبرلمانية للنقاش والتبني.

الأنشطة المنفذة سابقاً: أطلقت الجمعية موقعاً الكترونياً تفاعلياً بشكلٍ مساحٍ لنقاش أوراق العمل والأبحاث الصادرة عن الجمعية ولكن حتى اليوم لم يتم تفعيل الموقع بشكل كامل. يعطي الموقع فكرة شاملة عن القوانين المغاربية إضافة إلى نشره أبحاث ودراسات تقدم الكثير من المعلومات عن الشبكات الفاعلة والفعاليات الثقافية.

بنية المجموعة وطبيعة أعضائها: تتكون المجموعة من مجموعة من الفنانين والمثقفين والصحفيين والناشطين من المجتمع المدني المهمين بالشأن الثقافي والفني ومن بعض طلبة الجامعة.

آليات العمل: يقوم المنسقان بصياغة تقارير حول المستجدات الثقافية التي تعرفها الساحة الوطنية لتمر مناقشتها داخل المجموعة لتعديلها قبل أن يجري إرسالها إلى باقي الشركاء.

يجري أيضاً صياغة توصيات بشراكة مع مجموعات ضغط أخرى وتقديمها للجهات الرسمية للنظر في إمكانية تطبيقها، إضافة إلى جمع المعطيات المرتبطة بالحقل الثقافي والفني لبناء موقع الكتروني الخاص بالسياسات الثقافية الوطنية بمساعدة مجموعة من طلبة جامعة الدار البيضاء. كما تم تحديث الآليات الخاصة بعمل هذه المجموعة سواء عبر إنشاء موقع الكتروني وإنشاء هيئتين تعملان إلى جانب المركز: شرفية وتمثيلية. حيث يعمل منسق المجموعة على تنسيق الاجتماعات وتعميم المعطيات بين الأعضاء وتجميع الخلاصات ووجهات النظر، ويتلقيان دعماً مباشراً من عدد من بعض الطلبة من جامعة الدار البيضاء.

العلاقة مع الجهات الرسمية: جرت بعض اللقاءات مع بعض مسؤولي وزارة الثقافة المغربية وأبدوا رغبتهم بالمساعدة. كما شاركت المجموعة في الأعمال التحضيرية لتأسيس "الجهة المغربية للحكومة الجيدة في تدبير الشأن الثقافي" كما جرت عدة لقاءات مع فاعلين فنيين وثقافيين محليين وجمعيات أهلية في الدار البيضاء.

في إطار وجود حكومة جديدة وتبني الدولة لدستور جديد ومقترحات وخطط جديدة خاصة بالثقافة في البلد، قدمت المجموعة مقترحاً لتحسين عملها وذلك بإشراك ذوي القرار السياسي في عملهم، ومتابعة الدستور للتأكيد على إنشاء المجلس الوطني للثقافة واللغات كهيئة دستورية. وإشراك وسائل الإعلام الوطنية من أجل فتح قنوات حوار عام حول قضايا الثقافة.

العلاقة مع المجموعات الوطنية الأخرى: إلى الآن يشكل المورد الثقافي بوابة المجموعة إلى المجموعات الأخرى عبر اللقاءات السنوية التي يتيحها المورد وعبر المراسلات الالكترونية الجماعية التي تحصل من وقت لآخر.

مصادر المعلومات: تستقي المجموعة معلوماتها من خلال آليات متعددة: الأبحاث الميدانية، الجمعيات الثقافية والهيئات النقابية الفنية، الصحافة الوطنية الورقية والمواقع الإلكترونية، إضافة إلى التواصل المباشر مع الفنانين والمثقفين المغاربة عن طريق علاقاتهم

التحديات والمعوقات: يصطدم العمل على الأرض بثلاثة معوقات فعلية: ضعف العناية المجتمعية بقضايا العمل الثقافي في ظل واقع سياسي لا يضع ضمن أولوياته الثقافة كحاجة يومية، صعوبة الوصول إلى المعلومة المتعلقة بالممارسة الثقافية والفنية، ضعف الموارد المالية.

الجزائر

اسم منسق المجموعة: عمار كساب

تاريخ التأسيس: أنشأ مجموعة من باحثين وأكاديميين وفنانين ومدراء ثقافيين عام 2011 صفحة على شبكة التواصل الاجتماعي وتضم حاليًا ثمانية وتسعون منتسبًا وقد أطلقت المجموعة على نفسها اسم: شبكة "حوار في الثقافة الجزائرية". لكن العمل على فكرة السياسة الثقافية في الجزائر والعمل على المسح للسياسات الثقافية فيها بدأ حقيقة منذ كانون الأول/ ديسمبر عام 2009

عدد أعضاء المجموعة: عدد الأعضاء الفاعلين الناشطين هو عشرة يقوم خمسة منهم بدور استشاري في حين يقوم الخمسة الآخرون بمهام البحث والتنسيق.

التمويل: لم تحصل المجموعة على أي دعم مادي أو معنوي ما عدا تمويلين من مؤسسة المورد الثقافي. كان الأول أجرًا لشخصين (من مؤسسة دار نشر الاختلاف) قاما بمسح اللقائين في مجال الثقافة في الجزائر بالإضافة إلى أجر مكان لعقد المؤتمر الأول. والتمويل الثاني كان بمثابة أجر لباحثين قاما بكتابة تقرير السياسة الثقافية في الجزائر.

مقر المجموعة: ليس هناك مقر للمجموعة لذلك فهم يتوجهون إلى أمكنة ثقافية معروفة لاستضافة اجتماعاتهم.

تواتر اللقاءات: لا تتم بمواعيد ثابتة دورية، وقد قامت المجموعة حتى اللحظة بعقد أربعة اجتماعات أرسلت نسخًا عن نتائجها (تقاريرها) إلى المورد الثقافي.

الأبحاث المنجزة سابقًا: قام الباحث "عمار كساب" بلنجاز بحث مقارن بين مصر وتونس والجزائر والمغرب حول محاور: التمويل الحكومي، المركزية والتعاون الثقافي الخارجي. كما أنجزت المجموعة الوطنية في الجزائر نموج آر تيربال كاملاً. (أنجزوا بحث آر تيربال نهائيًا)
الأنشطة المنفذة سابقًا: تأسيس وإطلاق شبكة "حوار في الثقافة الجزائرية" على موقع Facebook. إطلاق Blog لتطوير العمل الثقافي في الجزائر: <http://www.alger-culture.com/news.php>

بنية المجموعة وطبيعة أعضائها: باحثين وأكاديميين وفنانين ومدراء ثقافيين.

آليات العمل: تشارك منسق المجموعة عمار كساب مع مخلوف بوكروخ في إعداد المسح الأولي للسياسات الثقافية في الجزائر، ولكن الباحث مخلوف لم يستمر في المجموعة نظرًا لانشغاله. هدى حمدي ومريم سرحاني، هما من تقوما بكتابة التقارير، وعبد سامي القرقي وشاهيناز غير، يقومان بمهام الإتصال. أما الأسماء الباقية في المجموعة فهي تتوزع مهام مراجعة ونشر المعلومات. ويتواصل أعضاء المجموعة فيما بينهم عبر الإنترنت، وتشكل صفحاتهم على فيس بوك أداة جيدة للتواصل وتداول جميع الأخبار والمعلومات، إضافة إلى وجود قائمة بريدية إلكترونية جاهزة يعمدون إلى تحديثها تضم أعضاء المجموعة.

العلاقة مع الجهات الرسمية: من الواضح أن المجموعة دخلت في نزاع مع وزارة الثقافة في الجزائر، حتى أن أعضاء المجموعة تلقوا تهديدات مباشرة من مسؤولين حكوميين. بدأ ذلك خلال نقاش حاد شهده اللقاء الذي دعت إليه المجموعة في شهر مارس/ آذار 2011 وبحضور ممثلين رسميين من طرف وزارة الثقافة، حيث قام كل من عمار كساب وشاهيناز غير (عضوا المجموعة) بتقديم مداخلتهم حول الوضع الراهن للسياسات الثقافية في الجزائر مؤكدين على نقاط أساسية منها:

- ضرورة استقلالية تقييم واختيار المشاريع الثقافية الحاصلة على الدعم الحكومي.

- عدم ملائمة السياسة الثقافية في الجزائر مع المواثيق العالمية التي وقعت عليها الجزائر.

أما المستشار الإعلامي بوزارة الثقافة محمد سيدي موسى فقد كان رده عبر توجيه اتهامات ذات صبغة تخوينية لمجموعة العمل متهمًا إياهم بالعمل لصالح أجنادات خارجية، وقد طالت الاتهامات بطبيعة الحال مؤسسة المورد الثقافي وأنها مرتبهة لأجندة خارجية بريطانية. ويبدو أن الأمور لم تقف عند هذا الحد إذ تفاقت إلى حدٍ تلقى بعض أعضاء المجموعة تهديدات مباشرة من بعض المسؤولين من داخل وزارة الثقافة على إثرها قام أربعة أعضاء بالانسحاب من المجموعة.

العلاقة مع المجموعات الوطنية الأخرى: تتواصل المجموعة مع إحدى مجموعتي العمل في المغرب.

مصادر المعلومات: يقوم كل باحث بالبحث والاستقصاء عن معلوماته بطريقة خاصة وفردية؛ سواء عن طريق المواقع الإلكترونية أو الجرائد الرسمية أو عن طريق الجامعة والعمل البحثي المتعارف عليه.

التحديات والمعوقات: بالإضافة إلى المحيط القلق الذي تعيش فيه هذه المجموعة بعلاقتها مع المؤسسة الحكومية تعاني المجموعة خلال عملها من شح التمويل ومن عدم توفر مقر ثابت للاجتماعات.

تونس

يتم العمل حالياً على تأسيس مجموعة تونس.

لبنان

اسم منسق المجموعة جنيّد سري الدين

تاريخ التأسيس: 2012

عدد أعضاء المجموعة 3

التمويل: المجموعة في طور التأسيس وتسعى للحصول على التمويل لتغطية نفقاتها الأساسية

مقر المجموعة: مكتب عضو من أعضاء المجموعة بشكل مقررًا للاجتماعات واللقاءات.

تواتر اللقاءات: اجتماعات أسبوعية أو نصف شهرية حسب تطور العمل.

الأبحاث المنجزة سابقاً لا يوجد

الأنشطة المنفذة سابقاً لا يوجد

بنية المجموعة وطبيعة أعضائها

- يشكل الأعضاء الثلاثة نواة المجموعة الوطنية التي سيتم تأسيسها.

- تم اختيار الأعضاء على أساس التكامل بين المعارف المختلفة وامتلاك رؤية مشتركة لتطوير سياسات محددة. أحد الأعضاء محامية متخصصة في القانون الدولي. عملت في مجالات متعددة أهمها حقوق الإنسان، حريات التعبير والجنس. وحنان الحاج علي ناشطة ثقافية، ممثلة، أستاذة جامعية، مدربة، كاتبة وباحثة.

- تشكل النواة دون وجود الباحثين اللتين أنجزتا المسح الاستكشافي للبنان لكن بوجود ودعم قوي من مدربة في برنامج السياسات الثقافية ومحركة للكتاب الصادر عن البرنامج "مدخل إلى السياسات الثقافية في العالم العربي".

آليات العمل:

- تقسيم العمل والمهام واضح ومحدد جداً بين أعضاء النواة ويتم التشاور والنقاش فيما بينهم لتطوير الأفكار.

فيما تقوم مستشارة قانونية بإنجاز الدراسات القانونية المطلوبة يقوم ناشطان بالعمل الميداني والتنسيقي ويتكفلان أيضاً بالتعاون لإنجاز التحديثات المطلوبة على الأبحاث.

العلاقة مع الجهات الرسمية تقتصر علاقة المجموعة بالجهة الرسمية على اعتبار هذه الجهات مصدرًا للمعلومات وهدفًا للمساءلة حول وجود أو غياب سياسات ثقافية، وهدفًا مستهدفًا لتبني بعض توصيات البحوث التي تقام (البحث حول قوانين الرقابة، وقوانين الممتلكات الثقافية على سبيل المثال)

العلاقة مع المجموعات الوطنية الأخرى توجد علاقة شخصية عن طريق حنان الحاج علي مع كل من مجموعتي مصر والمغرب.
مصادر المعلومات: الجهات الرسمية، النصوص والتشريعات القانونية، الأفراد والمجموعات الناشطة، أبحاث سابقة في نفس المجال.

التحديات والمعوقات

- عدم التفرغ للعمل والوقت المتاح لأعضاء المجموعة.

- عدم القدرة على توسيع المجموعة لضبط الموازنات.

- بطء تجاوب الجهات الحكومية والمجتمع المدني.

- الأوضاع الأمنية والسياسية.

الأردن

يتم العمل حالياً على تأسيس المجموعة الوطنية في الأردن وبالتوازي يتم العمل، من خلال مختصين قانونيين، على دراسة التشريعات والقوانين الناطمة للعمل الثقافي.

ثالثاً- رصد التطورات الرئيسية على مجموعات العمل الوطنية

مصر

• تم تأسيس المجموعة عام 2010 وهي مكونة من فاعلين مستقلين وأعضاء ممثلين عن جهات حكومية إضافة إلى أكاديميين . وقد بدأت المجموعة عملها داخلياً من خلال فتح نقاش عام جداً حول السياسات الثقافية بهدف إلى إقناع أعضاء المجموعة والممثلين لجهات حكومية بضرورة عمل المجتمع المدني على السياسات الثقافية وشرعية هذا العمل . إضافة إلى نقاش طال الجانب المفاهيمي للاتفاق على ماهية السياسات الثقافية .

• قامت هذه المجموعة بعقد خمسة لقاءات قبل بدء الثورة . كانت جميعها تخرج بتوصيات أو نتائج لكن دون خطوات عملية إلى الأمام وذلك نتيجة الصراع الداخلي بين المستقلين والمسؤولين الحكوميين ضمن المجموعة والذين اعترضوا على المسح الأساسي للسياسات الثقافية المنجز في مصر دون أن يقدموا رؤية أو معلومات بديلة للنقاط التي اعترضوا عليها . لكن بعد بدء الثورة، أعيدت هيكلية المجموعة لتستثي الممثلين الحكوميين من بنيتها ولتعتبرهم محاورين ولكن ليس جزءاً لا يتجزأ من المجموعة . تكونت المجموعة في بنيتها الجديدة من 25 عضو جميعهم من الفنانين والمؤسسات المستقلة والأكاديميين، وعملت في هذه المرحلة على صياغة مقترح للسياسات الثقافية في مصر، وضمن البيئة السياسية الجديدة كان لدى أعضاء المجموعة القناعة بقدرتهم على التطوير والتغيير والإنجاز.

• حددت المجموعة الوطنية مبادئ أساسية تلتزم السياسة الثقافية لجمهورية مصر العربية بها وهي: **الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية، البعد الثقافي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان السيادة والشفافية والقابلية للمحاسبة والتقييم.** كما سمّت المجموعة المقومات الرئيسية للسياسة الثقافية المقترحة بالبند التالية : **الحفاظ على التراث الثقافي المصري المادي والمعنوي رعاية وتنشيط الإنتاج الثقافي المصري المعاصر وتنشيط التعاون الثقافي بين مصر ودول العالم**

• قامت المجموعة الوطنية برسم هدف عام للسياسة الثقافية في مصر وهو : "دعم وتطوير حياة ثقافية غنية . مبدعة، ونشطة، ومنتجة يشارك فيها ويستفيد منها كل المواطنين المصريين دون تمييز ." كما تؤكد هذه السياسة على "الحق الأصلي لكل مواطن مصري في تلقي الخدمات الثقافية التي تمول من المال العام، بشكل حر وعادل، وفي التعبير الإبداعي عن آرائه وأحاسيسه دون قيود". وحددت بالتالي استراتيجية خاصة ممتدة لثلاث سنوات للعمل على تحقيق هذا الهدف تعتمد على:

- تحديد الميزانية الخاصة بالثقافة ب 1.5% من الموازنة العامة للدولة
- الحد من مركزية الثقافة
- التكامل بين السياسة الثقافية وسياسات التعليم
- إعادة هيكلة وزارة الثقافة ولإطراف المتعلقة بها
- احترام حرية العمل الثقافي وتنقية القوانين المقيدة للحرية الثقافية
- دعم التشاور والمشاركة بين كل القوى الاجتماعية والسياسية في وضع وتنفيذ السياسة الثقافية .

• تناولت المجموعة في هذه المرحلة نموذج آرتريال لمسح السياسات الثقافية، والذي تم تقسيم محاوره على أعضاء المجموعة بحيث يشارك كل باحثين بفصل من الفصول الثلاثة عشر المكونة للنموذج، على أن تخضع المنتجات البحثية لاحقاً لنقاش عام ضمن المجموعة في مرحلة أولى، ومع المؤسسات والفاعلين الثقافيين من خارج المجموعة في مرحلة ثانية . **وما أنجز حتى الآن هو** **الفصول الأربعة الأولى من نموذج آرتريال.**

• بشكل مواز، عملت المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية، من خلال التعاقد مع محامي، على التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الثقافي في مصر . وأنجز المحامي دراسته متضمنة رصد التشريعات والقوانين ومن ثم اقتراح التعديلات التشريعية اللازمة لها. وتبين، حسب تقييم أعضاء المجموعة، أن الحلول المقترحة من المحامي ليست دائماً متناسبة مع الاحتياجات وواقع العمل . فقرر أن يتم تطوير البحث القانوني ، وكتابة التعديلات المطلوبة قبل إرسالها ثانية للمحامين وذلك من خلال النقاش مع الفاعلين الثقافيين من المجموعة ومن خارجها . وهنا كانت ملاحظات المجموعة عامة تهدف للسعي للحصول على تسهيلات وحرية أكبر

للغنان والكاتب والمؤسسات المستقلة والتخفيف من المركزية والعودة للجهات المختصة، بالإضافة إلى حلّ البنود التي تمنع من التأسيس وتجعل منه خطوة موافق عليها دوماً دون شروط بحيث يكون الرجوع للمؤسسة هو للإبلاغ عن التأسيس وليس لأخذ الموافقات. كما سعت لتوسيع دور وصلاحيات المؤسسات الأهلية، وإلغاء التناقضات التي تُحلّ للمؤسسة أو الفنان حرية الحركة الزائفة بسبب وجود بنود تالية في ذات القانون تلغي وتحدّ من هذه الحرية . كما سعت لتحديد معاني المفردات الفضفاضة التي تعنى بتعريف مفاهيم أذية الشأن العام وتعريضه للخطر كي لا تكون هذه المفردات مدخلاً لكثير من التجاوزات. أرادت المجموعة الوطنية بهذه المقترحات المقدمة أن ترفع شأن الفنان والمؤسسات الثقافية بعيداً عن القوانين القديمة التي لم يتم تحديثها والتي كانت تضم هذه الفئة في شأن الملاهية. كما سعت المجموعة إلى الدفاع عن التنوع الثقافي في مصر وذلك عن طريق إنتقاء مفردات قانونية جديدة تسمح لهذه التنوعات بالحضور الرسمي وليس الاستثنائي " بما في ذلك الطباعة باللغات غير المصرية"، كما ناقشت بالطبع قوانين الضرائب والريع والحماية الفكرية.

- في هذه المرحلة، تلقى المورد الثقافي دعوة للنقاش من لجنة الثقافة والإعلام في مجلس الشعب . ففرت المجموعة أنه ولغرض اللقاء مع اللجنة، لابد من تحضير "إطار عام لمسودة السياسات الثقافية"، وبالفعل تم إنجاز هذه الوثيقة وتقديمها إلى اللجنة في الاجتماع الأول. فاقترحت لجنة الثقافة والإعلام تشكيل لجنة مشتركة مكونة منهم إضافة إلى وزارة الثقافة والمجموعة الوطنية للسياسات الثقافية . وتبنت لجنة الثقافة بشكل رسمي مقترح السياسات الثقافية وتم الاتفاق على أن يتم تضمينه في المحضر الرسمي بحيث يصبح الأمر رسمياً . وقبل أن يتم ذلك تم إعلان حل مجلس الشعب فقام المورد الثقافي بإصدار تصريح صحفي ونشره على نطاق واسع وذلك للحفاظ على المكتسبات المرهبة التي تم الحصول عليها في النقاش مع لجنة الثقافة والإعلام ، وهي باختصار :
 - موافقة جميع الحضور دون أي تحفظات على اقتراح السياسة الثقافية المقدم من المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية وإقرار النواب من أعضاء اللجنة وقيادات وزارة الثقافة بتبني هذه السياسة الثقافية ككل متكامل دون أي اجتزاء والعمل على وضعها في حيز التنفيذ.
 - إقرار تكوين أمانة عليا تضم ممثلين عن لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب وممثلين عن قيادات وزارة الثقافة وممثلين عن المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية وممثلين عن المؤسسات الثقافية المستقلة في المجتمع المدني لتحضير وتنفيذ ورش عمل ومؤتمر موسع لطرح هذه السياسة الثقافية وبحث آليات تفعيلها في المجتمع.
 - إقرار تشكيل لجنة من خبراء الإدارة الثقافية والفنية يشارك فيها ممثلين عن المجتمع المدني لوضع خطط وآليات لتنفيذ هذه السياسة الثقافية.
 - أن ترسل مؤسسة المورد الثقافي إلى اللجنة الدراسة الخاصة بالقوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع الثقافة في مصر واقتراحات بتعديلات للقوانين المعيقة والتي قام بها خبراء قانونيين متخصصين، بهدف تحسين البيئة القانونية للعمل الثقافي لتكون مرجعاً تستخدمه اللجنة لتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل الثقافي في مصر.علماً أن المجموعة بقيت على تواصل مع السيد محمد الصاوي أحد أعضاء مجلس الشعب السابقين للتحضير معه في حال أعيد انتخابهم.

• ومن هنا قررت المجموعة الوطنية أن تجمع التوقيعات على الإطار العام للسياسات الثقافية الذي تم طرحه بحيث تمنحه شرعية كاملة كمقترح يتفق عليه الممثلون المختلفون للمجتمع الثقافي في مصر . في هذا السياق بدأ إنجاز مجموعة ورشات عمل في مجموعة من المحافظات لضمان وصول الإطار العام إلى أكبر فئة ممكنة من الفاعلين والمؤسسات المستقلة .

• أتت هذه التطورات على بنية المجموعة الوطنية، حيث وجد الأعضاء أنه لابد من توزيع واضح للأدوار ضمنها مما نتج عنه تشكيل مجموعتين: الأولى معنية بالإعلام، كان أول اجتماعاتها في 3 تموز 2012، وكانت تخطط لاستراتيجية إعلامية ذات خطوط واضحة، ومادة إعلامية فيلمية تشرح السياسة الثقافية، وإعطاء الأولوية للطبوعات وابتكار شعارات . والثانية تهدف إلى بناء علاقة قوية مع الفاعلين الثقافيين لتجتمع أول مرة في يوم 2 تموز. وتعين المجموعتان منسقين لتنسيق أعمال اللجنتين: لجنة الإعلام ولجنة الحوار مع الوسط الثقافي؛ هما أيمن حلمي ومروة حلمي.

- الجانب الأخير الذي عملت عليه المجموعة هو تقديم مقترحات لتطوير الدستور في جوانبه المعنية بالثقافة، ووضع استراتيجيات للعمل حتى ضمن الأوصاف الراهنة " يعتمد بشكل أساسي على الظهور واستخدام الوسائل الإعلامية بطرق ناجحة لتقديم أنفسهم وأفكارهم " وصولاً إلى التفكير بلقاء محمد مرسى وتقديم مطالبهم.
- قدمت المجموعة اقتراحاً بتعيين منسق للمجموعة في كل محافظة لبناء توافق على المقترح من أفراد وجمعيات، واقتراح بتدشين ذلك باجتماع عام يحضره كل المنسقين. كما قامت بإضافة أسماء أفراد المجموعة الوطنية في قائمة كأفراد موقعين على مقترح السياسة الثقافية وكذلك بإضافة أسماء المؤسسات التي يمثلها هؤلاء الأعضاء . وقد اقترحت المجموعة أسماءً جديدة لضمة للمجموعة الوطنية واقتربت استبعاد الأسماء المشغولة دائماً عن حضور الاجتماعات . كما قدمت ورقة بأنشطة مبادرة السياسة الثقافية في الفترة القادمة " منها المؤتمر الأول في أيلول/نشرين الأول 2011- والمؤتمر الثاني في 2013".

المغرب

- مجموعة المغرب الوطنية هي المجموعة الوحيدة التي أسست مؤسسة مختصة في المجال؛ حيث تم تأسيس "المركز المغربي للسياسات الثقافية" في ماي/ أيار 2011 الذي أخذ شكل جمعية يبلغ إجمالي العدد فيها 43 عضواً، ويجتمع أعضاؤها الفاعلين والفعالين البالغ عددهم 25 عضواً بشكل دوري بمعدل مرة كل شهرين في المركز الثقافي "مولاي رشيد" بالدار البيضاء، ويعملون تطوعياً بدون أي مقابل مالي، حيث يعمل منسقا للمجموعة (مراد القادري ومحمد الأمين مومين) على تنسيق الاجتماعات وتعميم المعطيات بين الأعضاء وتجميع الخلاصات ووجهات النظر "وتلقيان دعماً أكاديمياً مباشراً من عدد من الطلبة من جامعة الدار البيضاء". ومن اللافت للنظر أنه ومنذ تاريخ تأسيس المجموعة حتى الآن لم يغادرها أحد، كما يجدر بالذكر أن المجموعة الحالية لا تتضمن الباحثان اللذان أجريا مسح السياسات الثقافية في المغرب سابقاً عام 2009.

- لدى المجموعة معايير واضحة حول آليات اختيار ضم أعضاء جدد تلخص بكفاءة ومعرفة الشخص بالحقل الفني أو الثقافي الذي ينتمي إليه ومدى انسجام أفكاره وقناعاته ومبادئه مع أفكار وقناعات ومبادئ المجموعة. وتمثل أولوية عمل المجموعة الوطنية في ثلاثة عناصر: **التحسيس بأهمية وجود مجموعة وطنية تعنى بموضوع السياسات الثقافية في المغرب، رصد وتجميع كافة العناصر المؤثرة للسياسات الثقافية في المغرب وتحضير تقارير قطاعية منفصلة وقد تم تكليف مجموعتين داخليتين بصياغة تقريرين في هذا الشأن.**

- وقد تم تحديث الآليات الخاصة بعمل هذه المجموعة كان أولها إنشاء هبتيين واحدة شرفية والأخرى تمثيلية. والآلية الثانية كانت عبر إطلاق الجمعية موقعاً إلكترونيّاً تفاعليّاً (<http://www.cmpe.ma/index.php>) بدعم وتمويل من مؤسسة المورد الثقافي ، بشكل هذا الموقع مساحة لنقاش أوراق العمل والأبحاث الصادرة عن الجمعية . لم يتم تفعيل الموقع بشكل كامل ويجري الآن العمل بمساعدة مجموعة من طلبة جامعة الدار البيضاء بجمع المعطيات المرتبطة بالحقل ال ثقافي والفني على بناء الموقع والعمل على إطلاقه بشكل رسمي وإضافة صفحات باللغة الإنكليزية لتكون جاهزة مع نهاية شهر تشرين الأول /أكتوبر 2012. يعطي الموقع بوضعه الحالي -والذي يعمل على تحديثه- فكرة شاملة عن القوانين المغاربية التي تعنى بالشأن الثقافي، إضافة إلى نشره أبحاث ودراسات تقدم الكثير من المعلومات عن الشبكات الفاعلة والفعاليات الثقافية : إذ أنه ومن إحدى نقاط قوة المجموعة أن أحد أعضائها هو أستاذ مدرس في الجامعة مما يفتح المجال للجمعية للاستفادة من جهود الطلاب في البحث العلمي لإنجاز أوراق عمل تصب في صالح أبحاث السياسات الثقافية.

- في إطار وجود حكومة جديدة وتبني الدولة لدستور جديد ومقترحات وخطط جديدة خاصة بالثقافة في البلد، قدمت المجموعة مقترحاً لتحسين عملها وذلك بإشراك ذوي القرار السياسي في عملهم ومتابعة الدستور للتأكيد على إنشاء المجلس الوطني للثقافة واللغات كهيئة دستورية ، وإشراك وسائل الإعلام الوطنية من أجل فتح قنوات حوار عام حول قضايا الثقافة . وقد جرت بعض اللقاءات مع بعض مسؤولي وزارة الثقافة المغربية وأبدوا رغبتهم بالمساعدة . كما شاركت المجموعة في الأعمال التحضيرية لتأسيس "الجهة المغربية للحكومة الجيدة في تدبير الشأن الثقافي " وجرت عدة لقاءات مع فاعلين فنيين وثقافيين محليين وجمعيات أهلية في الدار البيضاء.

• إلى الآن يشكّل المورد الثقافي بوابة المجموعة المغاربية إلى المجموعات الأخرى وذلك عبر اللقاءات السنوية التي يتيحها وعبر المراسلات الالكترونية الجماعية التي تحصل من وقت لآخر. وقد قدّمت المجموعة ردًا على أسئلة مؤسسة المورد الثقافي المتعلقة بالمعيقات التي تحدّ عملها والتمثلة بتعدد المهام وتوازنها، والمعيقات الثقافية والموضوعية الأخرى. فوفقًا للمجموعة، يصطدم العمل على الأرض بثلاث مشاكل فعلية: ضعف العناية المجتمعية بقضايا العمل الثقافي في ظل واقع سياسي لا يوضع ضمن أولوياته الثقافة كحاجة يومية، صعوبة الوصول إلى المعلومة المتعلقة بالممارسة الثقافية والفنية، وضعف الموارد المالية.

الجزائر

• أنشأ مجموعة من باحثين وأكاديميين وفنانين ومدراء ثقافيين عام 2011 صفحة على شبكة التواصل الاجتماعي تضم حاليًا ثمانية وتسعون متسلسلًا وقد أطلقت المجموعة على نفسها اسم : شبكة "حوار في الثقافة الجزائرية". لكن العمل على فكرة السياسة الثقافية في الجزائر والعمل على مسح للسياسات الثقافية فيها بدأ حقيقة منذ كانون الأول\ ديسمبر عام 2009. عدد الأعضاء الفاعلين الناشطين هو عشرة يقوم خمسة منهم بدور استشاري في حين يقوم الخمسة الآخرون بمهام البحث والتنسيق. ولتوضيح تقسيم المهام في المجموعة الوطنية فهي كما يلي: المنسق الحالي للمجموعة، ومنذ تأسيسها، هو الباحث عمّار كسلّاب، وكان قد شارك مع مخلوف بوكروخ في إعداد المسح الأولي للسياسات الثقافية في الجزائر. هدى حمدي ومريم سرحاني، هما من تقومان بكتابة التقارير، وعبد سامي القرفي وشاهيناز غير، يقومان بمهام الإتصال. أما الأسماء الباقية في المجموعة فهي تتوزع مهام مراجعة ونشر المعلومات : حيث يقوم كل باحث بالبحث والاستقصاء عن معلوماته بطريقة خاصة وفردية ؛ سواء عن طريق المواقع الالكترونية أو الجرائد الرسمية أو عن طريق الجامعة والعمل ال بحثي المتعارف عليه. ويتواصل أعضاء المجموعة فيما بينهم عبر الإنترنت، وتشكل صفحاتهم على فيس بوك أداة جيدة للتواصل وتداول جميع الأخبار والمعلومات، إضافة إلى وجود قائمة بريدية الكترونية جاهزة يعمدون إلى تحديثها تضم أعضاء المجموعة. وقد أطلقت المجموعة مدونة لتطوير العمل الثقافي في الجزائر <http://www.algerculture.com/news.php>

• يقوم عمل هذه المجموعة بشكل أساسي على فكرة العمل التطوعي؛ فهم لا يحصلون على أي دعم مادي أو معنوي، عدا ما حصلوا عليه سابقًا من تمويل بسيط من مؤسسة المورد الثقافي : فقد حصلت المجموعة في الجزائر على تمويلين من مؤسسة المورد، كان الأول أجرًا لشخصين (من مؤسسة دار نشر الاختلاف) قاما بمسح للقوانين في مجال الثقافة في الجزائر بالإضافة إلى أجر مكان لعقد المؤتمر الأول. والتمويل الثاني كان بمثابة أجر لبلّغين قاما بكتابة تقرير السياسة الثقافية في الجزائر. كما أنه ليس هناك مقر للمجموعة لذلك فهم يتوجهون إلى أمكنة ثقافية معروفة لاستضافة اجتماعاتهم التي لا تتم بمواعيد ثابتة دورية، وقد قامت المجموعة حتى اللحظة بعقد أربعة اجتماعات أرسلت نسخًا عن نتائجها (تقاريرها) إلى المورد الثقافي.

• قامت المجموعة الوطنية في الجزائر بصياغة وثيقة تحت اسم "خارطة طريق" للسياسة الثقافية الجزائرية، على أن يتبنى المجتمع المدني هذه الوثيقة ويعمل على تحفيز السلطات المعنية بالثقافة على بناء سياسات ثقافية وطنية واضحة وفي متناول الجميع. تشكل هذه الوثيقة، حسب المجموعة الوطنية، نقطة توافق لمكونات المجتمع المدني الجزائري. تقوم "خارطة الطريق" على:

1. أهداف السياسة الثقافية في الجزائر وهي:

- إيصال الثقافة والفنون إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين الجزائريين وهم الملاك الحقيقيون للفعل الثقافي الجزائري.
- مقاومة كل أشكال الفكر الشمولي الديني و/أو الإيديولوجي.
- التميز على المستوى الوطني والعالمي، وذلك من خلال أنشطة ثقافية ترتكز أساسًا على التنوع الثقافي الموجود في الجزائر.

2. التمويل الثقافي:

تهدف هذه الوثيقة إلى زيادة الميزانية المخصصة للثقافة إلى 1% من الميزانية الوطنية الإجمالية. وضرورة أن يستفيد المجتمع المدني من ريع هذه الميزانية على الأقل وذلك عبر تمويل مباشر يقدم إلى المؤسسات الثقافية والفنية.
- تأسيس مجموعة من صناديق تمويل الثقافة والفنون على أن تكون هذه الصناديق مستقلة ومدارة من قبل هيئات إدارية مستقلة.
- فتح الباب أمام القطاع الخاص لتمويل الأنشطة الثقافية، مما يتطلب مراجعة القوانين والفوائد التي تعود على ممولي ورعاة الفنون.
- أن يتم العمل على وضع آليات ونظم اختيار شغافة للمشاريع والأنشطة الثقافية الممولة حكوميًا.

3. التعليم الفني: يجب أن يكون التعليم الفني إلزامياً في جميع مراحل التعليم من الابتدائية وحتى نهاية التعليم المدرسي.
4. حرية تأسيس المنظمات
5. آليات تنفيذ القوانين القائمة ضرورة وجود آليات ملموسة لضمان تنفيذ القوانين الخاصة بالقطاع الثقافي التي تم سرّها
6. اتفاقية حماية التنوع الثقافي لعام 2005: ضرورة أن تلتحق الجزائر باتفاقية اليونسكو لحماية التنوع الثقافي.
7. أشكال التعبير عن التنوع الثقافي: ضرورة عدم النظر إلى أشكال التنوع الثقافي في الجزائر على أنها أشكال فولكلورية تقليدية بل شكل قائم لثقافة موجودة.
8. اللامركزية الثقافية: ضرورة التأسيس للامركزية الأنشطة الثقافية وبالتالي لابد من بنية لامركزية للإدارات الثقافية التي يجب أن تتمتع باستقلالية اتخاذ القرار والاستقلالية المالية.
9. المؤسسات الثقافية الحكومية: ضرورة أن تقوم المؤسسات الثقافية الحكومية على دورها بشكل كامل، وأن تعمل على برمجة سنوية لأنشطتها حسب اختصاصاتها الفنية.

- من الواضح أن المجموعة قد دخلت في نزاع مع وزارة الثقافة في الجزائر، حتى أن أعضاء المجموعة تلقوا تهديدات مباشرة من مسؤولين حكوميين. بدأ ذلك خلال نقاش حاد شهده اللقاء الذي دعت إليه المجموعة في شهر مارس /آذار 2011 وبحضور ممثلين رسميين من طرف وزارة الثقافة، حيث قام كل من عمار كساب وشاهيناز غير (عضوا المجموعة) بتقديم مداخلاتهم حول الوضع الراهن للسياسات الثقافية في الجزائر مؤكداً على نقاط أساسية منها:
 - ضرورة استقلالية تقييم واختيار المشاريع الثقافية الحاصلة على الدعم الحكومي.
 - عدم ملازمة السياسة الثقافية في الجزائر مع المواثيق العالمية التي وقعت عليها الجزائر.

- عملت المجموعة الوطنية في الجزائر على نموذج ارتيبال وأنجزت هـ من خلال باحثين تفرغوا للمهمة، كما تم الاتفاق مع أحد الباحثين في المجموعة "عمار كساب" على إنجاز بحث مقارن بين مصر وتونس والجزائر والمغرب حول محاور: التمويل الحكومي، المركزية والتعاون الثقافي الخارجي. كما وضّح لنا المنسق وجود تعامل وتعاون مع إحدى مجموعتي العمل في المغرب.

- بالإضافة إلى المحيط القلق الذي تعيش فيه هذه المجموعة بعلاقتها مع المؤسسة الحكومية تعانى المجموعة خلال عملها من شحّ التمويل ومن عدم توفر مقر ثابت للاجتماعات.

الأردن

- حتى اليوم لا يوجد مجموعة وطنية فاعلة في الأردن، إذ لم تتمكن الباحثتان اللتان أعدتا مسح السياسة الثقافية في الأردن من متابعة العمل وتشكيل مجموعة ، وبالتالي بقيت الأمور مجمّدة في الأردن ما عدا محاولات سمر دودين (فاعلة ثقافية ومديرة مؤسسة رواد التنمية) ومساعدتها في استمرار العمل على مستوى التشريعات، وذلك من خلال اقتراح مكاتب قانونية تقوم بالدراسة القانونية والتشريعية اللازمة. كما وترى سمر دودين أن الأردن يمر حالياً بمخاض إصلاحى عسير، فالبليات انتخاباتها معلقة منذ سنتين وقانون الانتخابات الجديد خلق حالة معارضة شديدة وعزوف عن العمل العام، حتى أن وزير الثقافة تغبّر ثلاث مرات خلال عامين!

- توصلت مؤسسة المورد خلال شهر آب 2012 إلى اتفاق مع الباحثة القانونية سهاد السكري لتقوم خلال شهرين بإعداد بحث كامل عن القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل الثقافي بالأردن على أن يتبع البحث القانوني المنهجية التالية:
 - إجراء قراءة ومراجعة شاملة للنصوص القانونية ذات الصلة وتحليلها ووضع المقترحات لتعديل النصوص.
 - إجراء مقابلات فردية مع عدد من المختصين في الساحة الثقافية الأردنية لاستطلاع آرائهم في المنظومة التشريعية الأردنية وإلى أي حد من الممكن أن تكون ذات تأثير إيجابي أو سلبي على العمل الثقافي وأية تعديلات مقترحة.
 - إجراء زيارات ميدانية لعدد من المراكز والنقابات والجمعيات المعنية بالعمل الثقافي للوقوف على أهم المشاكل والعقبات التي تعترض العمل الثقافي الأردني لا سيما القانونية منها وأهم التعديلات التي يوصون بها على القوانين المعنية.
 - على أن تتضمن الدراسة الفصول التالية:

أولاً- المقدمة: سيتم تضمينها لبعض المفاهيم الأساسية التي ستحتويها الدراسة بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية الثقافة القانونية ومن ثم سيتم الربط بين موضوع الدراسة ومبادئ القانون الدولي كما سيتم التطرق إلى دور المجتمع المدني في تعزيز الثقافة وفي الضغط باتجاه إيلاء اهتمام أكبر بموضوع البحث.

ثانياً - التحليل القانوني ويتضمن تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بالعمل الثقافي في الأردن وعلى النحو التالي:

1. المواثيق الدولية ذات العلاقة
 2. الوثائق الوطنية
 3. خطة عمل وزارة الثقافة لعام 2012 من ناحية تطوير القوانين
 4. النصوص الدستورية ذات الصلة
 5. القوانين ذات الصلة بالحق في التجمع منها قوانين النقابات، الجمعيات، الأحزاب، الشركات غير الربحية.
 6. قوانين الحصول على المعلومات وقوانين المطبوعات والنشر
 7. قوانين الأماكن العامة واستخدامها
 8. قانون رعاية الثقافة
 9. قوانين الشباب وتشجيع العمل الثقافي (قوانين التربية والتعليم، الجامعات، ...)
 10. قوانين تشجيع الاستثمار
 11. قوانين الملكية الفكرية (قانون حماية حق المؤلف، قانون حماية الملكية الفكرية)
 12. النظام الضريبي في الأردن وتأثيره على العمل الثقافي
 13. أنظمة المراكز الثقافية في الأردن
 14. نظام نشر الثقافة والتراث
 15. أنظمة التفرغ الإبداعي الثقافي الأردني ودعم المؤلف ونشر النتاج الثقافي
 16. نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية.
 17. التشريعات الخاصة بالإعلام المرئي والمسموع منها قانون الإعلام المرئي والمسموع، نظام إجازة المصنفات المرئية والمسموعة ومراقبتها، نظام رخص البث الإذاعي والتلفزيوني والرسوم المستوفاة عنها.
- ثالثاً- الخاتمة والتوصيات

• وقد قدمت سمر دودين مقترحاً للتواصل مع ناشطة ثقافية أردنية . وحيث أن جميع الأطراف ترى أن تشكيل مجموعة عمل في الأردن باتت حاجة ملحة لدفع العمل تطويره، لذلك قامت مؤسسة اتجاهات بالتنسيق مع مؤسسة المورد على عقد لقاء مع المديرية الفنية لأحد المؤسسات الثقافية المستقلة في الأردن في العاصمة عمان خلال الأيام الأولى من شهر أيلول 2012. في هذا الاجتماع اقترحت اتجاهات على المؤسسة المبادرة بتشكيل مجموعة وطنية في الأردن بعد تقديم الملفات والوثائق المفيدة بخصوص هذا المشروع. لازالت اتجاهات بانتظار ردهم.

لبنان

• كانت المحاولات الأولى لتأسيس المجموعة في آذار 2011 حيث، وتلبية لدعوة المورد الثقافي ، عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل على السياسات الثقافية في لبنان وتمت الدعوة بضيافة وبالتنسيق مع المجلس الثقافي البريطاني، بيروت، بين الساعة الثالثة والخامسة من بعد ظهر الجمعة 4 آذار \مارس 2011 . "على أن يستمر التواصل لتحديد موعد لاحق للاجتماع بعد شهرين ". ولبي الدعوة الى الاجتماع: 15 ناشطة ثقافية وباحثة واكاديميين وممثلة عن برنامج أفكار لوزارة التنمية الإدارية، و ناشطة في مجالات ذات صلة بالثقافة والإنتاج الثقافي بالإضافة الى الجهات ال داعية. كما تم تمثيل بعض المؤسسات والناشطين الفاعلين في المناطق مثل محافظة الهرمل والنبطية.

الدعوة وجهت الى أكثر من 55 شخص أو جهة بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني وأكد الحضور 20 من المدعوبين. كما وجهت دعوات الى وزارة الثقافة التي أكدت إرسال مندوب عنها، مركز البحوث التربوية كذلك، لكنهما لم يحضرا . ربما بسبب الوضع الحكومي الحالي (في ذاك الوقت) وما ينتج عنه من توترات سياسية (حكومة تسيير أعمال). ومن بين الذين لم يتمكنوا من الحضور لأسباب مختلفة أعرب العديد منهم عن رغبتهم بمتابعة الاجتماعات القادمة وإبقائهم على لائحة المدعوبين للاجتماعات والإنتصال وإيغادهم بتقرير حول مخرجات الإجتماع الأول. وفي تقييم أولي أكد المنظمون على الأهمية البالغة لحضور ممثلين عن الوزارت المعنية مباشرة أو غير مباشرة مثل الثقافة، التربية، الداخلية والبلديات، والشؤون الإجتماعية في الاجتماعات القادمة.

في نهاية النقاش طلبت حنان الحاج علي من المجتمعين اقتراح أسماء شخصيات فاعلة ومؤثرة في ميدان الحقل الثقافي للانضمام إلى مجموعة العمل، كما أوصت بضرورة إشراك ممثلين عن وزارات الثقافة والتربية والشباب والرياضة والداخلية والعدل والبلديات في الاجتماعات القادمة، وأيضاً رحبت بتلقي إضافات واقتراحات مكتوبة عبر البريد الإلكتروني وذلك من وحي النقط التسع المتداولة ومن وحي النقاش الذي دار في الاجتماع.

وفي هذه المرحلة ظهر توجه في لبنان لأن يتم العمل على مستويين بشكل متواز:

- تفعيل مبادرات فنية وإبداعية وأحداث طارئة على المجتمع الثقافي في لبنان واستخدامها لتطوير السياسات الثقافية.

- إضافة إلى العمل على القوانين والتشريعات ولكن بشكل انتقائي يتبع للأولويات التي تراها المجموعة.

• حالياً ليس هناك مجموعة وطنية بالمعنى المكتمل في لبنان، وإنما نواة لمجموعة وطنية محتملة مؤلفة، في الوضع الراهن، من ثلاثة أشخاص هم حنان الحاج علي (ناشطة ثقافية وممثلة) ونايلة جعجع (ماجستير في القانون الدولي ومحامية) وجنيد سري الدين (ناشط ثقافي ومنسق المجموعة). بدأ العمل على هذه النواة منذ صيف 2012 وجرى الاتفاق على خطة عمل مقسمة على أربع مراحل وتستمر في مجملها لثمانية أشهر تبدأ في تشرين الأول 2012 وتنتهي في أيار 2013. وقد جرى تقديم الصيغة المتكاملة من هذا المقترح إلى مؤسسة المورد الثقافي بتاريخ 14-7-2012 بعد الاجتماع الذي عُقد في بيروت وجمع كل من أعضاء المجموعة البحثية ومرورى حلمي من المورد ورنا يازجي من اتجاهات. ولإزالة المقترح بانتظار التوقيع والتثبيت. وقد كانت النواة تنشط منذ عدة شهور في إطار القضايا الثقافية الملحة، وفي طليعتها قضيتي الرقابة وقضية إنقاذ وحماية وتفعيل الفضاءات الثقافية المهذّدة بالزوال لا معايير جرى اعتمادها مسبقاً حين تشكلت النواة، إذ تلاقى الثلاثة من خلال النشاط الفعلي على الأرض لتحقيق عدة مطالب وتغيير بعض سياسات الأمر الواقع في العمل الثقافي في لبنان، إضافة إلى أن تكامل كفاءاتهم سمح لهم بصورة مباشرة أن يشكلوا نواة لفريق العمل.

• تغيب عن هذه النواة (وربما عن المجموعة الوطنية لاحقاً) كلاً من وطفاء حمادي وريتا عازر، وهما الباحثان اللتان قامتتا بالمشح في لبنان عامي 2009 و2010. لكن نقطة القوة التي تُحسب لنواة المجموعة الوطنية في لبنان هي وجود حنان الحاج علي لأنها كانت ضمن فريق التدريب والتسيق في مشروع المسح وقد قامت بتحرير الكتاب الأول الذي جمع كافة البحوث، إضافة إلى أنها على اتصال م ستمر مع المجموعات الوطنية في كل من مصر والمغرب. قبل تشكيل هذه النواة كانت حنان حاج علي بمفردها تسعى لتحريك مجموعة من القضايا الخاصة بالسياسات الثقافية في لبنان لكن دون وجود بنية داعمة وتحديداً بنية مؤسسية تستطيع تحريك عمل الأفراد ودعمهم وتجميعهم، حيث كانت ترى أنه لا بد من وجود مؤسسة لقيادة هذه العملية وهي ترى في نموذج نجاح المجموعة الوطنية المصرية دليلاً على ذلك حيث يقف المورد الثقافي خلفها بشكل كامل.

• تعمل هذه النواة بشكل تطوعي حالياً، وغالباً ما يجتمعون في بيروت؛ شارع الحمرا. تتصاعد وتيرة لقاءاتهم أو تتخفّض وفقاً للفعل المحدد الذي ييغون تحقيقه، ولكن نواة المجموعة الحالية اتفقت على تثبيت موعد دوري للقاء (مرة أسبوعياً كحد أقصى وكل 15 يوماً كحد أدنى)، إضافة إلى التواصل المستمر عبر الإيميل. أما بالنسبة لتوزيع الأدوار بين الأعضاء الثلاثة فقد جرى الاتفاق على أن يتولى جنيد الشأن التسيقي ويشاطر حنان مهمة البحث الميداني في حين تضطلع نايلة بمهمة البحوث القانونية. وفي المجل يتداول الثلاثة المعلومات ويتحاورون ويتشاورون في آلية العمل وكيفية تطويرها وإيجاد الحلول للمشاكل والعقبات.

• تعمل المجموعة على مستويين أساسيين متداخلين: إعداد دراسة قانونية تعمل من خلالها على رصد وتحليل النصوص القانونية وممارسات بعض الإدارات المعنية بالشأن الثقافي، على رأسها وزارة الثقافة والمديرية العامة للأمن العام. وذلك من خلال تناول المحاور الآتية:

- هيكلية وزارة الثقافة، صلاحيتها وواجباتها.

- الوضعية القانونية للفنانين اللبنانيين والأجانب (بما فيها العمل النقابي الحالي).

- الوضعية القانونية للفضاءات الثقافية.

كما ستشغل المجموعة ميدانياً لاستقصاء وتفنيد العقبات والصعوبات التي يواجهها كل من الأفراد والمجموعات العاملة المجال الثقافي، وذلك من خلال تحديد الحاجات والأولويات العملية في الممارسات الثقافية، وتحديد العراقيل التي يواجهها الأفراد والفاعلون الثقافيون خلال نشاطهم، إضافة إلى تحديد موقفهم منها وطرق التعاطي معها.

• على مستوى العلاقة مع المؤسسة الرسومية في لبنان، تقتصر العلاقة من طرف المجموعة على اعتبار هذه الجهات مصدرًا للمعلومات وهدفًا للمساءلة حول وجود أو غياب سياسات ثقافية، وحقلًا مستهدفًا لتبني بعض توصيات البحوث التي جرى أو يجري تنفيذها كالباحث حول قوانين الرقابة وقوانين الممتلكات الثقافية. وبالتالي تشكل الجهة الرسمية مصدرًا هامًا لجمع المعلومات إضافة إلى نصوص القوانين والتشريعات، والأبحاث السابقة في نفس المجال، كما وتستقي المجموعة معلوماتها من الأفراد والمجموعات الناشطة.

• وفقًا للمجموعة، هناك بعض التحديات التي تعوق أو تؤخر عملها وهي : مسألة التفرغ للعمل، عدد الأعضاء (العدد محصور بالحد الأدنى) وذلك لحصر الميزانية، إضافة إلى بطء تجاوب الجهات الحكومية والمجتمع المدني، وأخيرًا الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة.

تونس

بتاريخ 28 آب 2012 تم التواصل من قبل مؤسسة المورد مع السيد عز الدين قنون (مخرج مسرحي وفاعل ثقافي ومدير مسرح الحمراء في تونس) حول إمكانية العمل بهدف تأسيس مجموعة عمل وطنية في تونس تعنى بالسياسات الثقافية، ولتقديم اقتراحات لتطويرها وإعداد تقارير بهذا الشأن، بالإضافة إلى تحديث الأبحاث المعدة مسبقًا في إطار برنامج المورد للسياسات الثقافية بالتنسيق مع منسقي المجموعات الوطنية في البلدان المختلفة.

تعمل اتجاهات بالتعاون مع المورد في الوقت الحالي على إعداد قائمة بأسماء باحثين مرشحين للعمل على تقديم معلومات وكتابة تقارير تفيد في تحديث بحث السياسات الثقافية، يدًا بيد إلى جانب العمل على إيجاد ترشيحات لأسماء نشطاء وفاعلين قادرين على المبادرة بتأسيس مجموعة وطنية في تونس.

رابعًا- التحديات والصعوبات

• تأسيس المجموعات الوطنية للسياسات الثقافية في الدول العربية المختلفة هو تحد واضح في بعضها بينما كان أمرًا أكثر يسرًا في بعضها الآخر. ويمكن توصيف مرحلة التأسيس بكونها تحد نتيجة انطلاق المشروع في بداياته عام 2009 إقليميًا وليس محليًا، ومن ثم انتقل إلى محاولة تجذير العملية وطنيًا في كل بلد على حدى . يرجع بعض المعنيين الصعوبة إلى عدم وجود مؤسسات خلف المجموعات الوطنية تشكل المحرك الأساسي والدافع لها، بينما يرجع بعضهم الآخر هذه الصعوبة إلى ضعف الخبرات والمهارات البحثية في مجال السياسات الثقافية في الدول العربية، طبعًا إضافة إلى عدم تفرغ المعنيين وبالتالي عدم قدرتهم على تركيز اهتمامهم على تنسيق اجتماعات وتحضير أوراق عمل مبدئية تسمح لهم بحشد الدعم كل في بلد لتأسيس المجموعات، يضاف إليه ضعف التمويل، أو ضعف القدرة على الحصول على التمويل المطلوب.

• تستمر هذه الصعوبات في التأثير سلبيًا على التجربة في البلدان التي بدأت نواة المجموعة الوطنية بالتشكل فيها - أو حتى التي تشكلت- وبسبب طبيعة العمل التطوعي تراها تعاني من إمكانية التفرغ للعمل أو حتى من توازي وتقاطع أوقات عمل الأعضاء كلهم مع بعضهم البعض . أضف إلى ذلك انعدام وجود مقر ثابت لدى المجموعات عامة للالتقاء مما يصعب مهمة إجراء اللقاءات ويضعف جديتها بسبب اللجوء كل مرة إلى مكان أو مقر ثقافي قد يستضيفهم مشكورًا.

• تجتمع المجموعات في حديثها عن ضعف العناية المجتمعية بقضايا العمل الثقافي في ظل واقع سياسي لا يرضع الثقافة ضمن أولوياته كحاجة يومية، وببطء تجاوب الجهات الحكومية "وحتى جهات المجتمع المدني" مع مقترحاتهم وطلباتهم. وقد يتطور الأمر في بعض الحالات حدّ العداء من قبل المؤسسة الحكومية التي توجّه أصابع التخوين والتهام بالتعامل مع جهات أجنبية ذات أجندات خارجية مما يصعب أو يوقف عمل المجموعة، ناهيك أحيانًا عن الأوضاع الأمنية والسياسية القلقة أصلًا والتي تقف في وجه العمل السياسي/ الثقافي بالتعريف.

لا بد من الإشارة أيضًا لعاملين أساسيين آخرين يضيّقان عمل المجموعات ألا وهما : صعوبة الوصول إلى المعلومة المتعلقة بالممارسة الثقافية والفنية في كثير من الأحيان، والعامل الأكثر أهمية والذي تتعلق به الكثير من التفاصيل الأخرى ألا وهو ضيق الموارد المالية بشكل ملحوظ مما يسفر عن عدم القدرة على توسيع المجموعة الوطنية أحيانًا وعلى ضعف المخرجات التي تقوم بها أو حتى شكل تفرغ الأعضاء واهتمامهم (وهنا يجدر الذكر أن بعض المجموعات تواجه صعوبات خاصة في تقسيم المهام وتوازنها بين الأعضاء).

خامساً- اتجاهات - أولويات للنقاش

• بنية المجموعات الوطنية:

يتضح بشكل جليّ الفرق في بنى المجموعات الوطنية في المناطق العربية، فقد أفرزت كل دولة مجموعتها بناءً على عوامل داخلية مختلفة منها ما كان وليد الخطة المنهجية التي وضعها المورد في تبنى الباحثين الذين قاموا بالمسوح الاستكشافية عام 2009 في المبادرة لتشكيل مجموع ات وطنية، وضولاً لمن كان منها وليد صدفة تقارب اهتمام أفراد بعينهم بمواضيع تتقاطع والسياسات الثقافية في بلدانهم، فجاء بالتالي تورطهم وعملهم نتيجة طبيعية لهذا الاهتمام حيث شجّعهم المورد على العمل على تشكيل نوى أو مجموعات وطنية تعنى بشكل ممنهج بتطوير هذه السياسات.

هذا الاختلاف في منطق تشكيل البنى - الذي يتراوح من مؤسسات منجزة إلى أفراد فاعلين يحملون على كاهلهم فكرة التأسيس- ينعكس بشكل منطقي على آلية اختيار أعضاء المجموعات "شخصية أو موضوعية" وأدائها، خططها المستقبلية ومداهـا "راهنيتها ومستقبلتها" كما يؤثر أيضاً على شكل عملها وتوزيع المهام فيها وتواتر لقاءاتها، الأمر الذي يصبّ كله في نهاية المطاف بمدى قدرتها على التأثير في صناعة القرار في بلدانها.

وهنا تبرز أيضاً نقطة مهمة للنقاش؛ هل يستحسن - أو يمكن- نسخ التجربة الناجحة في بلد ما لاستخلاص نموذج عمل مثالي لهجموعة وطنية والسعي عندها لتطبيق هذا النموذج في البلدان التي لازال العمل يجري فيها على تأسيس هذه المجموعات؟ أم علينا مراقبة الأوضاع الخاصة لهذا البلد وإمكاناته الخاصة ومقوماته الداخلية ودعمها بحيث تقوم نواته الصغيرة بتشكيل نموذجها الخاص عن المجموعة الوطنية وآليات إدارتها؟ أم يأتي الخيار الثالث للدمج بين المنهجين، فمن ناحية يتم التأسيس "للأنماط" أثبتت جدواها ومن ناحية أخرى، يبقى الطرف الخاص لكل بلد عامل فاعل في تشكيل المجموعة؟

• التواصل وتبادل الخبرات

من الملاحظ قلة التواصل بين المجموعات العربية بطريقة تتعد عن الارتجال والمبادرات الشخصية فقط . ومن هنا نجد في اتجاهات ضرورة التفكير بالآليات لتعزيز شكل هذا التواصل وتبادل الخبرات ودعم هذه المبادرات الفردية . قد يكون العمل على نشرة بريدية إلكترونية فكرة جيدة تقدم آخر الأخبار العربية وربما حتى العالمية في هذا السياق، يكون لهم هم كمجموعات وطنية دور كبير في إنجازها عبر صبّ الجزء الأكبر من معلوماتها، بدأ بيد إلى إنشاء مجموعة تعنى بالسياسات الثقافية يمكن لجميع المهتمين تصفحها على الفيس بوك تسعى بشكل أساسي إلى إثارة فضول المجموعات حول ما تقوم به مجموعات أخرى، وربما حتى روح التنافس.

• الأثر على صناعة القرار وتطور السياسات الثقافية

تعمل المجموعات الوطنية في سياق المشروع بالآليات ومناهج عمل مختلفة، يعتمد بعضها إلى إنتاج الأبحاث الأكاديمية ونشرها والترويج لها. ومنها من يركز على التشارك مع القطاع المستقل لبناء إطار عام للسياسات الثقافية وطرحها على الجهات التشريعية، ومنها من يعتمد العمل الميداني منهجاً رئيساً للضغط على الحكومة باتجاه تطوير السياسات الثقافية . كل مجموعة تبنى عملها بالضرورة على الوضع القائم في بلدها، سياسياً، اقتصاداً وثقافياً، وتضع خططها لتحقيق أهداف محددة ترسمها لنفسها. يبقى السؤال مفتوحاً حول حجم الأثر الفعلي لعمل المجموعات والجهد الكبير الذي تبذله على السياسات الثقافية في بلدانها، أو بدقة أكثر، يمكننا القول إن السؤال مفتوح حول "قياس أثر" هذا العمل.

فقد تمتلك كل مجموعة وطنية على حدى، دراية كبيرة في نوع هذا الأثر وشكله، سواء كان الأثر المنشود أو الأثر المتحقق فعلاً، إلا أن هذه الدراية تبقى ، حتى اليوم، في إطار التقييم الذاتي لكل مجموعة . فإلى أي حد دراسة الأثر هي جزء من منهجية عمل المجموعات؟ وهل هو مكتوب ومنصوص عليه كوثيقة ذات منهج علمي أم أنه يبقى شفاهياً يتداوله أعضاء المجموعة في اجتماعاتهم؟ هل يشاركونه مع الغير في البلد المعني نفسه من مؤسسات حكومية أو غير حكومية أم يبقى ضمن دائرة عمل المجموعة الوطنية؟ ما هي آليات دراسة النتائج وأثر عمل المجموعات والتي تعتمد عليها في تصويب خططها واستراتيجياتها؟ دراسة النتائج ودراسة الأثر الفعلي على السياسات الثقافية هي إحدى النقاط التي تضعها "اتجاهات" على طاولة النقاش مع الشركاء والمجموعات الوطنية.

• الحاجة والحافز:

يبقى السؤال مفتوحاً وقابلاً للرصد: ما هو الدافع الحقيقي الذي يسير عمل كل مجموعة وطنية على حدى؟

إن العمل على هذا المحرك الذي يحذو بمجموعة أفراد للعمل بشكل تطوعي على أمر شائك كالسياسات الثقافية في بلد عربي يفسر بعض ما يمكن للجهات الراعية والداعمة أن تقوم به لتشجيع وتحفيز هذه المجموعات للمضي في عملها من جهة وللتجاوب مع المتطلبات المستجدة لتطوير هذا العمل. فآليات العمل المعتادة لدى كل مجموعة أمر قد يكون مفيداً للسعي للحصول على أكبر كمية من المعلومات أو حتى لإنشاء شبكة عمل أكبر في ذات البلد وحتى لمعرفة دهاليز صناعة القرار فيها والسعي للخوض فيها، لكن لابد وأن يكون هناك من إمكانية لتحليل سير هذا العمل وربطه بأدوات تقييمه ومناهج تطويره. هذا السعي يضيف على جهد المجموعات التطوعية جهداً إضافياً قد لا يكون له مكان ضمن أجنداث عملهم المكتظة، أو ربما حتى لا يجدون له المنفعة المباشرة على سير وتطوير عملهم، وهنا يجب التفكير في كيفية تحفيز هذه المجموعات - وربما كل على حدى- للعمل الإضافي خارج ما يتطلبه العمل الداخلي من جهد. وهنا ربما يكون مثال الصعوبة التي واجهتها "اتجاهات" في التعاون مع المجموعات عامة للعمل على أداة جمع المعلومات المتعلقة بالسياسات الثقافية أمراً ملموساً- الأداة مرفقة

هل التفكير باحتياجات المجموعات الوطنية يفى بالعرض؟ أم هل هي واضحة "مكان ثابت- تفرغ مالي للمنسق" بالدرجة الأولى؟ هل على الجهات المديرة للمشاريع التفكير بآليات أخرى للتحفيز تعتمد روح التنافس وتقدير ديم الثناء المعنوي للمجموعات تقديراً لعملها التطوعي وجهدها الذي قد يخشون هم أن يكون مفروغاً منه بالنسبة للآخرين؟ هل هذا سيكون حافزاً حقيقياً أم وهمياً؟ الكثير من الأسئلة الضرورية طرحها لتحسين شروط العمل الداخلية ضمن المجموعات وخلق دوافع جديدة، وبالتالي شكل ارتباطها بعملها وبالمجموعات الأخرى وبالتالي بالسياق العالمي.

شبكة التواصل

المجموعة الوطنية في مصر:

أمير رمسيس: مخرج سينمائي
أسامة عبد المنعم: فنان تشكيلي
إيمان نبيل: فنانة تشكيلية
بسمة الحسيني: مديرة وناشطة ثقافية (المنسقة)
تامر السعيد: مخرج سينمائي
حمدي رضا: فنان بصري
رشا عبد المنعم: كاتبة مسرحية
سلمى مبارك: أستاذ الأدب الفرنسي
سمية عامر: ناشرة
سيد فؤاد: سيناريسست
سيد محمود: صحفي – الأهرام
عبيد علي: مخرجة مسرحية
عماد أبو غازي: أكاديمي ووزير الثقافة السابق
فؤادة البكري: أستاذة الإعلام بكلية الآداب- حلوان
كريمة منصور: مصممة رقصات وناشطة ثقافية
فيروز كراوية: ناشطة ثقافية
مروة حلمي: ناشطة ثقافية
مها مأمون: ناشطة ثقافية
هالة جلال: مخرجة/سمات
ياسر جراب: مدير ثقافي
ياسر علام: أكاديمي وناشط ثقافي

المجموعة الوطنية الجزائر:

عمار كساب: خبير في السياسات الثقافية (المنسق)
آسيا موساي: رئيسة جمعية الاختلاف
سمير قسيمي: روائي
بشير مفتي: روائي
هدى حمدي: باحثة
مريم سرحاني: باحثة
سامي عبد القرفي: مدون
شاهيناز غير: مدونة
فاطمة بارودي: صحفية
حبيبة العلوي: باحثة وشاعرة

نواة المجموعة الوطنية في لبنان

حنان الحاج علي: ممثلة وباحثة وناشطة ومدربة وأستاذة جامعية
نايلة جعجع: مستشارة قانونية
جنيد سري الدين: ناشط في الحقل الثقافي (المنسق)

المجموعة الوطنية في المغرب

مراد القادري: (منسق)
محمد الأمين مومين: (منسق)

المعنيون في الأردن \ لا توجد مجموعة وطنية:

سمر دودين: فاعلة ثقافية ومديرة مؤسسة رواد التنمية
سهاد السكري: باحثة قانونية

استبيان حول عمل المجموعة الوطنية الدولة:

- متى تأسست المجموعة الوطنية (الشهر والعام)؟
- ما هو عدد أعضاء المجموعة الوطنية (حاليًا)؟
- ما هو العدد الفعلي وما هو العدد النظري؟
- هل عمل المجموعة تطوعي أم هناك أي نوع من أنواع الدعم أو التمويل؟
- هل لدى المجموعة مكان ثابت للقاء؟ في حال لم يكن، أين تجتمع المجموعة؟
- ما هو تواتر لقاء المجموعة كاملة؟ وهل هناك اجتماعات تتضمن بعض أعضاء المجموعة أو هل هناك طرق تواصل مختلفة عن الاجتماعات (قائمة بريدية أو أي طريقة أخرى)؟
- هل هناك من يقوم بالتنسيق بين أعضاء المجموعة بشكل ثابت؟
- هل يقع عمل المجموعة على عاتق فرد/ أفراد معينين، بينما يقوم الآخرون بدور استشاري؟
- ماهي آلية اختيار الأعضاء في المجموعة؟
- 10. هل من قام بمسح السياسات الثقافية (2009-2010) كان أو لازال موجودًا ضمن المجموعة الوطنية الآن؟ وما سبب انسحابه في حال كان منسحبًا؟
- 11. ما هو تواتر تغير وتبدل أعضاء المجموعة؟ وما هي أسباب انسحاب البعض؟
- 12. هل من الممكن إعطاء لمحة عن آلية عمل المجموعة؟
- 13. هل تتواصلون مع مجموعات وطنية في بلدان أخرى؟
- 14. ما هي طبيعة علاقة المجموعة الوطنية بالمؤسسة الرسمية؟ في حال كان هناك تغير في طبيعة هذه العلاقة يرجى توضيحه.
- 15. من أين تستقي المجموعة معلوماتها وما هي آلية جمعها؟
- 16. هل من الممكن تزويد معلومات عن أعضاء المجموعة: خبراتهم- عملهم- واختصاصاتهم ضمن المجموعة إن وجدت؟
- 17. ما هي أهم معوقات عمل المجموعة، واحتياجاتها واقتراحاتها لتحسن عملها؟

السياسات الثقافية في الدول العربية أداة جمع المعلومات

البلد:

اسم معد التقرير:

تاريخ الإرسال:

1. المؤسسات الثقافية الحكومية وآليات صناعة القرار

- 1.1 ما هي أهم التطورات الحاصلة على مستوى المؤسسات الثقافية الحكومية؟
- 2.1 هل تم استحداث أو إلغاء مؤسسات وهيئات جديدة؟
- 3.1 هل تغيرت الصلاحيات الممنوحة لإحدى المؤسسات أو الهيئات؟
- 4.1 هل هناك أي تغييرات جوهرية في صنع القرار في هذه المؤسسات؟ وما هو تقييم المجموعة لهذا التغيير؟
- 5.1 هل تلمس مجموعة السياسات الثقافية أي تغيير في الدور الذي تتبناه المؤسسات الحكومية؟ وهل هناك تغيير ملموس في أدائها؟
- 6.1 هل هناك أي تغيير يطرأ على آليات إتاحة المعلومات من جانب المؤسسات الرسمية خاصة فيما يتعلق بالتمويل؟
- 7.1 هل هناك أي تغييرات أخرى يجب ذكرها؟

2. المؤسسات الثقافية المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني

- 1.2 ما هي أهم التطورات العامة على مستوى المؤسسات الثقافية المستقلة والمدنية؟
- 2.2 هل شهدت الساحة الثقافية ظهوراً قوياً لمؤسسة مدنية حديثة أو توفقاً لمؤسسات قائمة؟
- 3.2 من هم المؤسسون لهذه المؤسسة، وما هي خلفياتهم المعرفية والمهنية؟
- 4.2 ما هي مجالات عمل واهتمامات هذه المؤسسات الجديدة؟
- 5.2 هل ظهرت مشاريع ثقافية أو فنية كبيرة تم إطلاقها من قبل هذه المؤسسات؟
- 6.2 هل هناك أي تغييرات أخرى يجب ذكرها؟

3. الإطار التشريعي والقانوني للعمل الثقافي

- 1.3 هل صدرت قوانين أو تشريعات أو مراسيم جديدة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل الثقافي؟

- 2.3 هل هناك تعديلات في اللوائح الداخلية للوزارات والمؤسسات تؤثر بالعمل الثقافي؟
3.3 هل هناك أي تغييرات أخرى يجب ذكرها؟

4. التعاون والتشبيك والشراكات

- 1.4 هل تم إطلاق شراكات أو مشاريع تعاون بين الوزارات أو الهيئات الرسمية؟
2.4 هل وقع بلدك أي اتفاقيات ثقافية أو اتفاقيات تعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية دولية؟
3.4 هل قامت الجهات الثقافية الدبلوماسية لبلدك بإطلاق مبادرات حديثاً؟
4.4 هل هناك مؤشرات على التغيير (زيادة أو نقصاناً) في مستوى التبادل الثقافي بين بلدك وبلدان أخرى؟
5.4 هل هناك أي تغيير على طبيعة دور المراكز الثقافية الأجنبية والمؤسسات الثقافية الدبلوماسية الأخرى في بلدك؟
6.4 هل هناك أي تعاون مع المؤسسات أو الكيانات الحكومية وبين مؤسسات المجتمع المدني والكيانات المستقلة سواء على مستوى التمويل أو تنفيذ أنشطة مشتركة؟
4.7 هل هناك أي تغييرات أخرى يجب ذكرها؟

5. التمويل الثقافي

- 1.5 هل تم رصد موازنات جديدة للعمل الثقافي؟
2.5 هل تم الإعلان عن برامج أو منح أو جوائز جديدة بغرض توفير المزيد من التمويل للعمل الثقافي؟
3.5 هل تم تأسيس بنى تمويلية جديدة كصناديق الثقافة أو هل تم توقيع اتفاقيات دولية جديدة بهدف توفير مصدر تمويل جديد للثقافة؟
4.5 هل هناك أي تغيير ملموس في تمويل القطاع الخاص من أفراد وشركات للثقافة والفنون؟
5.5 هل تقدم المراكز الثقافية الأجنبية تمويلاً / دعماً للمبادرات المستقلة وما هي طبيعة هذه المبادرات؟ وكيف تختار هذه الهيئات المبادرات التي تمولها؟
6.5 هل هناك أي تغييرات أخرى يجب ذكرها؟

6. الإنتاج الثقافي والفني

- 1.6 هل بدأ أو انتهى العمل مع مشروعات ثقافية كبيرة مؤخراً؟ علماً أن المقصود بالمشروعات الكبيرة هي تلك التي لها أثر بارز في القطاع الثقافي عموماً أو التي تشكل تغييراً مهماً في مفاهيم وآليات الإنتاج الفني.
2.6 هل هناك دراسة لمشروعات كبيرة على المستوى الوطني يتوقع أن تبدأ قريباً؟
3.6 هل هناك أحداث أو أنشطة ثقافية وفنية كبيرة ومهمة على المستوى الوطني؟
4.6 ما هو تقديركم لحجم الإنتاج الفني خلال الفترة التي يغطيها التقرير؟ هل هي في زيادة أم نقصان؟
5.6 ما طبيعة الأنشطة الثقافية والفنية التي يتم تنظيمها / إنتاجها خلال المرحلة التي يغطيها التقرير؟ هل هناك أي تغيير واضح على هذا المستوى؟
6.6 هل هناك أي تغييرات أخرى يجب ذكرها؟

7. الثقافة والقطاعات الأخرى

1.7 هل هناك خطط أو مشروعات تتضمن إدماج العمل الثقافي في قطاعات أخرى من العمل الاجتماعي والاقتصادي بدأت أو توقفت مؤخرًا؟

2.7 هل هناك توجهات عامة نحو إدماج العمل الثقافي في العملية التنموية

3.7 هل تم تأسيس معاهد أو جامعات أو أكاديميات أو دراسات عليا مختصة بالفنون والثقافة

4.7 هل هناك أي تغييرات أخرى يجب ذكرها؟

8. هل هناك مواضيع أو أحداث أو نقاط مثيرة للجدل ظهرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير وترغب بالإشارة إليها؟

المقال الشهري:

نقترح عليكم من خلال هذه الفقرة كتابة مقال شهري حول أي من الموضوعات المرتبطة بالسياسات الثقافية في بلدكم.. قد يكون كاتب هذا المقال أحد أعضاء المجموعة أو شخص آخر ترغبون أن يقوم بهذه المساهمة..
يعتبر هذا المقال خياراً غير ملزم يعود إلى المجموعة بشكل مطلق لذا يرجى عدم تأخير إرسال أداة جمع المعلومات هذه بسبب عدم كتابة المقال، فهو اقتراح يسمح لنا بالترويج للقضايا التي تجدونها طارئة وهامة على مستوى السياسات الثقافية في بلدكم.
نقترح أن يكونه المقال بين 600 – 1000 كلمة

ملاحظات وإرشادات ملء الأداة:

1. تم تصميم أداة جمع المعلومات بناء على منهج الـ Compendium المتبع في مسح السياسات الثقافية في الدول العربية . مما يسمح لنا باستخدام المعلومات التي يتم جمعها لصالح تحديث الأبحاث المنجزة للسياسات الثقافية .
2. ستصدر "اتجاهات" تقريراً شهرياً موحداً لجميع الدول العربية يرصد أهم التطورات، هذا التقرير هو تقرير داخلي نشاركه معكم ومع المورد الثقافي. بينما نعمل على تقرير ربعي "كل ثلاثة أشهر" هو تقرير رسمي يعتبر صادر عن المجموعات في الدول المختلفة.
- طبعاً ستم استشارتكم خلال مراحل كتابة التقارير الربعية، كما سنطلب منكم قراءة الفصول المعنية ببلدكم وموافقكم عليها.
3. لا نتوقع أن تعكس أداة جمع المعلومات تطورات جذرية بشكل شهري. فمن المعروف أن التطورات على صعيد السياسات الثقافية بطيئة ومتعثرة. إلا أننا في الوقت نفسه، نسعى إلى أن تكون الأبحاث والتقارير على أعلى مستوى من التطابق مع الواقع الراهن في كل مرحلة من مراحل العمل. لذا نقرر أن يتم اعتماد أداة شهرية رغم توقعنا لعدم احتوائها على الكثير من التطورات في كل مرة يتم ملاءها من قبل مجموعات العمل.
4. في نهاية كل محور، يكرر سؤال: " هل هناك أي تغيرات أخرى يجب ذكرها؟ " بهدف إلى فتح المجال للمجموعات لذكر أي تطورات لم يتم السؤال عنها بشكل مباشر.
5. هذه الأداة هي أداة قابلة للتطوير بشكل مستمر، وستسمح لنا تجربتها معكم وملاحظاتكم واقتراحاتكم عليها بأن طورها بحيث تكون سهلة الاستخدام بسيطة وتؤدي الغرض إلى أبعد حد ممكن.